

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

محاوراتٌ حول تكليف المخالف

لقد أوصلنا المقامُ من تكليف الكفار بالفروع إلى مسألةٍ تكليف المخالف، حيث قد ابتدأ السيدُ الخمينيَّ هذه المسألةَ قائلًا:

(مسألة١): يجب على المخالف بعد استبصاره قضاء ما فات منه أو أتى على وجهٍ يخالف مذهبَه، بخلاف ما أتى به على وفق مذهبَه، فإنه لا يجب عليه قضاها وإن كانت فاسدة بحسب مذهبنا. نعم إذا استبصرا في الوقت يجب عليه الأداء فلو تركها أو أتى بها فاسداً بحسب المذهب الحق يجب عليه القضاء. [1]

وتحريراً لهذه المسألة نبتدأ بتفسير كلمة "المخالف" حيث إن المخالف المصطلح هو الذي لا ينتهي منهجة المذهب الثاني عشرى الحقيقة، فهو أعم من مصاديق أهل العامة لأنَّه قد خالَف الولاية الثانية عشرية.

وقد تشعبت هذه المسألة إلى ثلاثة شعبٍ:

1. وجوبُ قضاء العبادات الفائتة أو المخالفَة لمذهبِه آنذاك، عقيبَ ما استبصرَ.

أما سببُ وجوب القضاء فلأجلِ فعليَّةِ الشرائطِ العامةِ للتکلیف الأدائيَّ في حقِ المخالف آنذاك، فحيث إنَّه قد خالَف الولاية بأكملها فاعتُبرَت كافيةُ أعماله فتفعَّلت في حقِه أدلةُ وجوب القضاء: اقض ما فاتَ كما فاتَ - المستوى للكافر والمخالف -

وربَّ متسائلٍ يتسائلُ: لم لا تجري في حقِ المخالف قاعدةُ الجب - الإسلام يجب ما قبله - فنجيبُ بأنها تخصُّ الكافر الأصلي فحسب لا المُخالف وذلك نظراً إلى قرينةِ تناوب الحكم (الجب) والموضع (الإسلام) فإنَّ المخالف يُعد مسلماً ظاهراً فلم يدخل الإسلام مُستجداً لكي يُجبَ عنه، فرغماً أنَّ المخالف محكوم بالكافر لدى الشيعة المُحقة إلا أنَّه لا تتحاضنه قاعدةُ الجب أيضاً لأنَّه مسلمٌ موضوعاً رغمَ أنه كافر حكماً (واقعاً)، بل حتى لو شكناً فإنَّ الاستصحاب يستدعي القضاء إذ الأداء قد تفعَّل عليه وفقاً للشريائط العامة للتکلیف، فحينما أهملَ العبادات أو أخلَّ بها في مذهبِه قد توجَّب عليه التدارك، بينما لم يتداركها، فعقيبَ ما استبصرَ نشكُّ في بقاء الوجوب فُيُستصحب، ولم يتبدلِ موضوعُ الاستصحاب (وهو المكلَّف) بالكافر أو الإسلام.

إلا أنَّ الجوادرَ قد احتمَلَ سقوطَ القضاء بواسطَةِ روايَةٍ متَّزعِّنةٍ فقال:

خَبْرُ عَمَارِ السَّابَاطِيِّ [2] المُنْقُولُ عَنِ الْكَشِيِّ مِنْ سُقُوطِ الْقَضَاءِ رَأْسَا (فَهُوَ مُطَرَّحُ أَوْ مُؤْوَلُ)، قَالَ: «قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ خَالِدَ لَأْبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَأَنَا (عَمَارٌ) جَالِسٌ: إِنِّي مَذَّ عَرَفْتُ هَذَا الْأَمْرَ (الوِلَايَةُ أَصْلِي فِي كُلِّ يَوْمٍ صَلَاتِينَ أَقْضِي مَا فَاتَنِي قَبْلَ مَعْرِفَتِي، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَفْعِلْ، فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا (أَيْ مُخَالِفًا لِلِّوِلَايَةِ) أَعْظَمُ مِنْ تَرَكِ مَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّلَاةِ» (فِيمَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَزَالَ عَنْكَ الْكَفَرَ الْفَادِرَ فَارْتِفَاعُ الصَّلَاةِ الَّتِي هِي مِنَ الْفَرَوْعَ يُصْبِحُ بِطَرِيقِ أَوْلَى، إِلَّا أَنَّ الْجَوَاهِرَ قَدْ اعْتَرَضَ عَلَى الْخَبَرِ قَائِلًا): فَإِنَّه

مع ندوره و عدم الجابر لسنته مُحتَمِلٌ لأن يكون سليمان سماها فائتةً لمكان اعتقاده أنه بحكم من لم يصل (بينما الإمام قد حسِبَها صحيحةً بأنه بحكم الصلاة) و قوله (عليه السلام): «من ترك ما تركت» يُراد به من شرائطها و أفعالها عند أهل الحق (أي تركت الأعمال الصالحة الواردة حَقًا إلا أنها صحيحة في مذهبك) فلا يكون فيه دلالة (على سقوط القضاء) لكن و مع ذلك فالإنصاف أن احتمال سقوط القضاء أصلًا و رأسًا: فعلوا أو لم يفعلوا فضلًا عن أن يُخلوا بترك شرط و نحوه لا يخلو من وجہ (فلا قضاء أساساً ولكن لا من باب قاعدة الجب لأنها تُخص الكفار ولكن من باب أن الله قد تفضل عليه بإيمانه الكفر فالغافر عن الصلاة التي هي أهون من الكفر يُعد أولى تفضلاً) خصوصا الفرق المحكوم بكفره منهم (المخالفين) بل هو (احتمال سقوط القضاء) أولى قطعاً من المحكي عن العلامة من التوقف في سقوط القضاء عن عمل منهم، إذ هو ضعيف جداً كما اعترف به في الذكرى، قال: لأننا كالمتفقين على عدم إعادتهم الحج الذي لا اختلال فيه بركن، مع أنه (عمله في الحج) لا ينفك عن المخالفة لنا، و هو جيد.^[3]

2. الشق الثاني: وجوب القضاء على المخالف الذي قد خالف مذهبة لأن مذهبة قد فعل الحكم على عاته فأهمل العبادة الفعلية، وقد اتضح دليل هذا الشق أيضاً.

3. انعدام وجوب القضاء للمخالف الموافق و المُمْتَلِّ لأوامر مذهبة رغم أنها تعد فاسدة بحسب مذهبنا وذلك وفقاً للروايات القادمة.

إلا أن السيد الخوئي و المرحوم الوالد قد استوْجَبَا عليه القضاء وفقاً لقاعدة الأولية بأن أعماله باطلة تماماً حتى الوضوء فكأنما لم يُصلّ نهائياً، ولهذا حينما يستبصِرُ ستتحتم عليه إعادة الوضوء مجدداً.

بينما قد لاحظنا عليهما بأن المخالف وفقاً لقاعدة الإلزام قد رافق مذهبة آنذاك نظير الكافر الذي قد باع الخمور طيلة السنين ثم تملّك النقود، فإن قاعدة الإلزام قد أقرت له بالملكية أيضاً حتى بعدما أسلم، ولهذا فالقاعدة الأولية - الاستصحاب - تُنْتَج عدم القضاء، فعليه، لو مات جهلاً وفقاً لمذهبة فلا يُعاقب لأنه قد امتنل أوامر مذهبة تماماً، إذن فالروايات التي حذفت القضاء قد شيدت هذه القاعدة الأولية بحيث قد ضربت القاعدة الأولية للسيد الخوئي و المرحوم الوالد - وجوب القضاء -

[1] التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: ١، صفحه: ٤٣٧.

[2] الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب مقدمة العبادات - الحديث ٤.

[3] جواهر الكلام (ط. القيمة)، جلد: ١٢، صفحه: ٨، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي